تقرير البورصة اليومي

مؤشرات البورصة تسجل قفزة خاصة في قيمة التداول وتوقعات باستمرار الصعود أغلب تداولات الربع الثاني

بعض المتداولين يتابعون العروض والطلبات عبر شاشة الكمبيوتر (قاسم باشا)

قفزت المؤشرات العامة لسوق الكويت للأوراق المالية لمستويات قياسية بفعل القوة الشرائية التي تركزت بشكل أساسي على اسهم الشركات التشغيلية خاصة البنوك بدعم من اعلان معظمها عن ارباح جيدة في الربع الأول من العام الحالي، الأمر الذي يعطي مؤشرات قوية على ان السوق سيواصل نشاطه القوي في اغلب مراحل التداول في الربع الثاني من العام الحالي وفقا لتوقعات «الأنباء» في تقاريرها والتي أكدنا فيها انه ليس أمام المجاميع الاستثمارية والصناديق والمحافظ المالية الكبيرة مفر الا ان تتحرك بقوة لرفع قيم أصولها في الربع الثاني لتحسين نتائجها المالية في النصف الأول من العام الحالي، خاصة ان السوق تكبد خسائر سوقية ضخمة في الربع الأول من العام الحالي الأمر الذي سينعكس سلبا على نتائجها في تلك الفترة خاصة الشركات التي تفتقر للايرادات والأصول التشغيلية، واللافت للانتباه امس ارتفاع قيمة التداول بشكل ملحوظ الأمر الذي يظهر ان هناك سيولة مالية جديدة دخلت السوق مع تركيزها على اسهم البنوك باعتبار انها الأسهم الأكثر أمانا وقدرة على تحقيق نمو في الأرباح، في الوقت الذي تعتبر فيه اسعارها الحالية اكثر من مغرية للشراء الاستثماري.

البنوك تستحوذ على 46,6٪ من القيمة الإجمالية وصعود ملحوظ لـ «الوطني»

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 38,8 نقطة ليغلق على 6435,3 نقطة بارتفاع نسبته 0,61٪ مقارنة بأول من امس، كذلك ارتفع المؤشر الوزني 6,18 نقاط ليغلق على 458,31 نقطة بارتفاع نسبته 1,37٪ مقارنة بأول من امس.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 188,2 مليون سهم نفذت من خلال 3433 صفقة قيمتها 40,9 مليون دينار.

وجرى التداول على اسهم 116 شركة من اصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 58 شركة، وتراجعت اسعار اسهم 22 شركة، وحافظت اسهم 36 شركة على اسعارها، و101 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 32,7 مليون سهم نفذت من خلال 618 صفقة قيمتها 19,1 مليون دينار.

وجاء قطاع الشركات الخدماتية في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 42,7 مليون سهم نفذت من خلال 818 صفقة قيمتها 9,4 ملايين دينار.

واحتل قطاع الشركات الاستثمارية المركز الثالث من حيث القيمة، اذ تم تداول 47,9 مليون سهم نفذت من خلال 747 صفقة قيمتها 4,4 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 44,2 مليون سهم نفذت من خلال 681 صفقة قيمتها 4,2 ملايين دينار.

وحصل قطاع الشركات الصناعية على المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 8,2 ملايين سهم نفذت من خلال 272 صفقة قيمتها 1,6 مليون دينار.

السيولة المالية

ارتفعت السيولة المالية الموجهة للسوق امس بشكل ملحوظ ومفاجئ لأوساط المتداولين والتي توجهت لمختلف القطاعات، الا ان قطاع البنوك استحوذ على ما نسبته 46,6٪ من اجمالي قيمة التداول، الأمر الذي يؤكد على سعي الأوساط الاستثمارية لبناء مراكز مالية على الأسهم الآمنة، الا ان ذلك يمنع البعض من أوساط المتداولين من التوجه نحو الأسهم الرخيصة خاصة أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أملا في ارتفاع هذه الأسهم في اطار النشاط العام للسوق، وهذا الاتجاه يعد ايجابيا ايضا خاصة ان أغلب المجاميع الاستثمارية ستعمل على تصعيد اسهم لشركاتها ولكن على صغار المتداولين التركيز على اسهم الشركات التي تملك أصولا مدرة للدخل.

آلية التداول

حققت اغلب اسهم البنوك ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة خاصة على بعض اسهم البنوك التي أعلنت عن نتائجها المالية في مقدمتها سهم البنك الوطني الذي حقق مكاسب سوقية ملحوظة في تداولات مرتفعة نسبيا، كذلك سجل سهم «بيتك» ارتفاعا في سعره ليستقر على سعر دينار و100 فلس، فيما ان سهم البنك الدولي تجاوز بقوة حاجز الـ 320 فلسا مع توقعات بأن يواصل الارتفاع.

وحققت اغلب اسهم الشركات الاستثمارية ارتفاعا في أسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الأسهم، فقد ارتفعت التداولات بشكل ملحوظ على سهم جلوبل الذي واصل الارتفاع لليوم الثالث على التوالي، كذلك حققت اغلب اسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة نسبيا، ورغم تدني اسهم الشركات الاستثمارية الا انه من الضروري التركيز على اسهم الشركات التي حققت نتائج مالية جيدة في عام 2010 سواء حققت ارباحا او قلصت خسائرها. وتباينت اسعار اسهم الشركات العقارية في تداولات مرتفعة على بعض الاسهم الا انه يلاحظ استمرار الاتجاه النزولي على سهم الصالحية العقارية رغم ما تتمتع به من اصول قوية مدرة للدخل، ولكن يبدو ان هناك جهات تضغط على السهم.

وسجل سهم العقارات المتحدة ارتفاعا بالحد الأعلى مطلوبا دون عروض في تداولات ضعيفة.

الصناعة والخدمات

حققت اغلب اسهم الشركات الصناعية ارتفاعا في أسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الأسهم خاصة سهم صناعات الأنابيب الذي ارتفع بالحد الأعلى، وسجلت أغلب أسهم الشركات الخدماتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة نسبيا خاصة على سهم «زين» الذي يشهد عمليات شراء جيدة منذ تداوله من دون أرباح.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 10 شركات البالغة 27,1 مليون سهم على 66,2٪ من القيمة الإجمالية للشركات التي شملها النشاط والبالغ عددها 116 شركة.

● هشام أبوشادي

أرقام ومؤشرات

10
شركات استحوذت قيمة تداولها البالغة 27,1 مليون دينار على 66,2٪ من القيمة الاجمالية.

188.2
مليون سهم تم تداولها بقيمة 40,9 مليون دينار.

4.8
ملايين دينار قيمة تداول سهم «زين» البالغة 11,7٪ من القيمة الاجمالية.

7
قطاعات حققت مؤشراتها ارتفاعا اعلاها البنوك بمقدار 201,7 نقطة، تلاه قطاع الشركات غير الكويتية بمقدار 68,5 نقطة، تلاه قطاع الخدمات بمقدار 51,4 نقطة.

تعديل مادتين من النظام الأساسي
عمومية «مزايا قطر» اعتمدت ترحيل الأرباح إلى 2011

جانب من أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية

أعلنت شركة مزايا قطر للتطوير العقاري عن مصادقة الجمعية العمومية غير العادية للشركة، والتي عقدت أمس الأول، على تعديل المادة (3) من عقد التأسيس والنظام الأساسي، والخاصة بغرض الشركة، حيث تم إضافة الأغراض التالية: تأجير واستئجار العقارات، وتملك العقارات والأراضي بجميع أنواعها، وخدمات وتأجير وإدارة العقارات للغير، وبيع وشراء العقارات والأراضي، وإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية بعد موافقة وزارة الأعمال والتجارة، كما تمت المصادقة على تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والنظام الأساسي والخاصة بانعقاد الجمعية العامة في مركز الشركة، بحيث «يجوز أن تنعقد خارج مركزها مرة على الأقل في السنة وذلك خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة».

من جهة أخرى، قالت الشركة ان جمعيتها العمومية العادية كانت قد عقدت اجتماعها يوم أبريل الجاري في فندق «فور سيزينز الدوحة»، حيث صادقت الجمعية العمومية للشركة على تقرير مجلس الإدارة حول نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وتقرير مراقبي الحسابات للعام 2010، بالإضافة إلى المصادقة على ترحيل الأرباح المحققة إلى العام 2011 بناء على المقترح المقدم من قبل مجلس الإدارة.

وقد جاءت المصادقة بعد أن استعرض مجلس إدارة «مزايا قطر» التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وسماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية، والاطلاع على تقرير مراقبي الحسابات ومناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى مناقشة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، إلى جانب تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم.

وفي كلمته أمام الجمعية العمومية العادية، قال رئيس مجلس إدارة مزايا قطر للتطوير العقاري راشد النعيمي: «لقد انطلقت مسيرة مزايا قطر للتطوير العقاري خلال العام 2010 ضمن خطة مدروسة وجريئة، ودارت محاورها في ستة اتجاهات متميزة، تلخصت بين إبرام 3 اتفاقيات كبيرة، والقيام بعملية الاكتتاب العام والنجاح الكبير في إدراجها ببورصة قطر، والإعلان عن توفير فرص عمل للشباب القطري، واستقبال طلبات لتأهيل مجموعة من شركات المقاولات للانطلاق بها نحو جملة من المشاريع التي تطورها، ثم اقتطفت مزايا قطر للتطوير العقاري ابرز ثمار نجاحها بالفوز بجائزة أفضل رؤية للقطاع العقاري للعام 2010 من قبل مجلة «ارابيان بزنس» المعروفة».

وجاء في تقرير مجلس الإدارة انه: «مع انطلاقة شركة مزايا قطر في العام 2008، وضعت الشركة هدفا نصب عينيها خلال العامين الأولين، تمثل في بناء الركيزة الأساسية لعوامل النجاح، وذلك من خلال عمل البحث والتمحيص للفرص الجيدة بالسوق العقارية في دولة قطر. ومن هذا المنطلق، عمدت الشركة إلى تأسيس الهيكل التنظيمي فيها، وقامت بتوظيف فريق عمل يحوز القدر الكافي من المؤهلات والكفاءات اللازمة لتنفيذ سير العمل بالشركة على النحو المنشود». من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة مزايا قطر سراج البكر: «لقد حفلت جعبة شركة مزايا قطر للتطوير العقاري بالعديد من المشاريع النموذجية المهمة، وتنوعت في مضامينها لتغطي مساحات واسعة من فنون العمارة، وهندسة البناء الاحترافي المرموق بحرفية عالية، وقد رافق هذه المهمات حرص ينطلق من الإحساس بالمسؤولية لتنفيذ خططها بشكل سديد، حيث أخذت الشركة على عاتقها الانطلاق بواقع تطوير العقار من فلسفة التطوير المجرد، وانطلقت به ليكون عملا نوعيا يستهدف تعزيز مكانة الشركة على الصعيد الخليجي والإقليمي بتبنيها مشاريع صديقة للبيئة، ومشاريع أخرى تتبع أعلى معايير مبادئ التنمية المستدامة في ضوء التوجه الدولي المتبع حديثا، والمنسجم مع المكانة التي تسعى قطر لبلوغها».

اتحاد شركات التأمين ينتخب المنصور رئيساً لمجلس إدارته

انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد شركات التأمين المنعقدة في 17 أبريل الجاري مجلس ادارة جديد للفترة من 2011 الى 2014 وقد اجتمع مجلس الادارة واتخذ قرارا بتزكية كل من: عبدالعزيز المنصور رئيسا لمجلس الادارة، وطارق الصحاف نائبا لرئيس مجلس الادارة، ووليد المضف عضو هيئة مكتب مجلس الادارة، وأمير المهنا، وتوفيق البحر، وطلال القطامي، وسعد مكي، ود.علي البحر، وماجد العلي، وناصر الدرباس. وبهذه المناسبة، شكر المنصور رئيس مجلس الادارة السابق د.علي البحر على أعماله وما تم تحقيقه من نتائج، وأفاد بأنه يتطلع الى تحقيق أهداف الاتحاد بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية، وذلك وفقا لخطة سيتم اعتمادها من قبل مجلس الادارة ترتكز على تطوير أقساط التأمين الحالية من خلال إصدار التشريعات اللازمة والسعي لتطوير الخدمات المقدمة من شركات التأمين لعملائها الكرام مع العمل على زيادة الوعي التأميني حتى يأخذ هذا القطاع المهم والحيوي دوره المناسب في الاقتصاد المحلي.

ترسية مناقصة على شركة تابعة لـ «تنظيف»

أفادت الشركة الوطنية للتنظيف بأنه قد تم ترسية مناقصة على شركة تابعة بنسبة 100٪، رقم وك م/ 122/ 2009 ـ 2010، أعمال زراعة محطة الدوحة الغربية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، التابعة لوزارة الكهرباء والماء، بمبلغ وقدرة 113,8 الف دينار ولمدة ثلاثة سنوات.

«الشامل» تربح 599,8 ألف دينار

أعلنت شركة الشامل الدولية القابضة انها ربحت 599,8 الف دينار في 2010، ما يعادل 8,9 فلوس للسهم، مقارنة مع ربح بلغ 1,5 مليون دينار، ما يعادل 23 فلسا للسهم، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، وأوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع 8٪ نقدا.

.. و«المسار» تخسر 3,2 ملايين

قالت شركة المسار للإجارة والاستثمار انها حققت خسائر بلغت 3,2 ملايين دينار، ما يعادل خسارة للسهم بلغت 20,39 فلسا للسهم، مقارنة مع خسائر بلغت 3,9 ملايين دينار في 2010، ما يعادل 24,34 فلسا للسهم، للسنة المالية المقارنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، وقرر مجلس ادارة الشركة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية.

انطلاق منتدى فرص الاستثمار الصناعي بالأردن 26 الجاري
العبادي: 8 مليارات دولار الاستثمارات الكويتية في الأردن

حسين الخرافي والسفير الأردني بالكويت جمعة العبادي خلال المؤتمر الصحافي (متين غوزال)

كشف السفير الأردني لدى الكويت جمعة العبادي أن الأردن تدرس حاليا إصدار قانون الاستثمار الأجنبي والذي يراعي احتياجات المستثمرين الأجانب والعمل على حل المشكلات التي تواجههم من خلال القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومي بشكل فعال ومؤثر.

ولفت العبادي في مؤتمر صحافي، أمس، بمناسبة إطلاق منتدى فرص الاستثمار في القطاع الصناعي في الأردن في 26 أبريل الجاري إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 215 مليون دولار في 2010، لافتا الى أن حجم التبادل بلغ 150 مليونا في 2009 و44 مليونا في عام 2000.

واضاف أن الزيادة في حجم التبادل التجاري جاءت على خلفية الاهتمام المتزايد من جانب الجهات التنفيذية في البلدين بزيادة حجم التعاون الاقتصادي بينهما.

وقال العبادي إن حجم الاستثمارات الكويتية بلغ 8 مليارات دولار تركز معظمها في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات، موضحا أن الكويت تحتل المرتبة الأولى عربيا من حيث حجم الاستثمارات في البورصة الأردنية حيث يبلغ عدد العملاء 3300 عميل كويتي بحجم استثمارات بلغ مليارى دولار.

وعن مدى مناسبة الحدث للأوضاع السياسية التي تجري حاليا في العالم العربي قال العبادي إن الفرص عادة ما تولد في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية، مستدلا على ذلك بالأزمة المالية العالمية التي فتحت المجال أمام المستثمرين للكثير من الفرص في الكثير من المجالات المتنوعة.

وأوضح أن الكويت أصبحت الشريك الرئيسي للأردن في قطاع الاستثمار وكان لاستثماراتها الأثر الأكبر في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية بما يعود بالنفع والخير على البلدين والشعبين الشقيقين.

وفيما يتعلق بتعزيز القطاع السياحي بين البلدين، قال العبادي إن الأردن أصدرت قانونا يتيح التعامل مع السائح الأجنبي بنفس معاملة السائح الأردني في جميع القطاعات السياحية بما فيها رسم دخول السائح إلى المناطق الأثرية.

وفي عرضه لأهمية المنتدى قال العبادي إن الأردن سوف تقوم بعرض 50 فرصة استثمارية على الجانب الكويتي في مختلف القطاعات الصناعية التي ترغب في لقاء نظرائها من الجانب الكويتي لبحث فرص التعاون المشترك في المجال الاستثماري والتجاري.

وأكد أن المنتدى سيكون فرصة جيدة للتعرف على طبيعة المشكلات التي تواجه المستثمر الكويتي والعمل على حلها بشكل جيد.

وبدوره، قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي انه على الرغم من العاصفة السياسية التي طالت رياحها المنطقة العربية، إلا أنه لاتزال هناك فرص استثمارية حقيقية في الاقتصاد ومن أهمها القطاع الصناعي بما يوفره من عوائد مالية ثابتة وآمنة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لآلاف الأيدي العاملة القادرة على العمل في هذا القطاع.

واستدرك الخرافي بأن القطاع الصناعي بما يوفره من فرص استثمارية يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى خلق القيمة المضافة، مضيفا أن التوترات السياسية في دول المنطقة ستؤدي إلى تغيير السياسات القائمة وسن إصلاحات سياسية واقتصادية تقضي على الفساد المنتشر في الدول في أغلب الأجهزة العربية.

وقال إنه على الرغم من أهمية وضرورة توجه القطاع الصناعي للاستثمار في بقاع مختلفة من العالم، إلا أنه يجب على الجانب الأردني مراجعة التجارب الكويتية السابقة وإزالة كافة المعوقات الروتينية والإدارية التي قد تواجه مسيرة عمل الشركات الوطنية في العديد من المجالات.

ونفى الخرافي أن يكون القطاع الخاص قد تأثر بتلك التوترات السياسية وإنما عادة ما يبحث القطاع الخاص عن الفرص الاستثمارية الجادة التي تعزز من قدرته وتحقيق أفضل العوائد الممكنة.

● عمر راشد